نشرة صندوق النقد الدولي

الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي

الصندوق يحث على التعاون العالمي لمواجهة ٤ تحديات أساسية

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٧ أكتوبر ٢٠١٠

السيد ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، يصرح: "إنعاش النمو وحده لا يكفي. فالنمو بلا وظائف لا يعني الكثير بالنسبة لرجل الشارع." (الصورة: صندوق النقد الدولي).

- السيد ستراوس-كان يصرح بأن الاقتصاد العالمي لا يزال هشا والتعافي غير متكافئ
- الصندوق لا يرجح حدوث ركود مزدوج القاع، ويشير إلى ضرورة القيام بجهد أكبر فيما يتعلق بإنشاء الوظائف
- الهدف الرئيسي هو استعادة توازن النمو العالمي

حدد السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، أربعة تحديات أساسية أمام الاقتصاد العالمي، وحث البلدان المتقدمة والأسواق الصاعدة في هذا السياق على إحياء التعاون فيما بينها لتجنب التعديلات التنافسية في أسعار العملات ولاستعادة توازن الاقتصاد العالمي الذي لا يزال هشا.

قال السيد ستراوس-كان في كلمة ألقاها أمام مؤتمر صحفي في العاصمة واشنطن قبل انعقاد الاجتماعات السنوية المشتركة للصندوق والبنك الدولي إن أهم هدف على المدى المتوسط هو استعادة توازن الاقتصاد العالمي لتخفيف التوترات المُربِكة التي يمكن أن تتسبب في عودة الأزمات.

وصرح السيد ستراوس-كان للصحفيين بقوله: "من الواضح أن التعافي مستمر، لكنه لا يزال بالغ الهشاشة كما يعلم الجميع. ويرجع جانب من هذه الهشاشة إلى كونه غير متكافئ. فحين تنظر إلى آسيا، وحين تنظر إلى أمريكا الجنوبية، ترى معدلات نمو بالغة الارتفاع، وهو ما يعني بالطبع أن الأزمة قد انتهت بالنسبة لهذه الأنحاء من العالم."

وقد شهدت إفريقيا بدورها استئناف النمو بمعدل يقترب من ٥%. لكن التعافي كان بطيئا في أوروبا ولا يزال عدم اليقين يحيط بآفاق الاقتصاد في الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد قال السيد ستراوس-كان: "ربما نحتاج إلى مزيد من المعلومات عن الربع الثالث والرابع من هذا العام حتى نحدد إلى أين يتجه. "لكنه استبعد ما تنبأ به بعض المعلقين من حدوث ركود مزدوج القاع.

تجمع عالمي

ويلتقي في الاجتماعات السنوية التي يعقدها صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع مجموعة البنك الدولي لفيف يضم ١٠ آلاف شخص تقريبا، منهم محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية والتنمية والمسؤولين التنفيذيين من القطاع الخاص والخبراء من المجتمع الأكاديمي، وذلك لمناقشة القضايا ذات الاهتمام العالمي، ومنها آفاق الاقتصاد العالمي، والقضاء على الفقر، والتنمية الاقتصادية، وفعالية المعونة.

ويحضر الاجتماعات مسؤولون من ١٨٧ بلدا عضوا في الصندوق والبنك الدولي. وتحت مظلة الجلسات الرسمية الأوسع نطاقا، تُعقد طائفة من الاجتماعات التي تنظمها تجمعات رسمية مختلفة، منها مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة، ووزراء مالية رابطة الكومنولث، ومجموعة السبعة. ومن المقرر عقد اجتماعات أيضا مع منظمات المجتمع المدني، وأعضاء المجتمع الأكاديمي والقطاع الخاص.

أربعة تحديات

وركز السيد ستراوس-كان على أربعة تحديات من المقرر أن يتناولها المسؤولون المجتمعون في واشنطن.

- ***الديون السيادية:*** لا يزال الحفاظ على استمرارية أوضاع المالية العامة مشكلة في بعض البلدان، لا سيما التي بدأت الأزمة بمستويات مديونية شديدة الارتفاع. "ولذلك فنحن نؤيد كل التأييد إجراء ضبط لأوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، لكن ذلك لا يعني أن كل بلد سيكون عليه تشديد سياسة المالية العامة قدر الإمكان على المدى القصير. فالأمر يعتمد إلى حد كبير على موقف كل بلد وعلى الخصوصيات التي ينفرد بها." وستظل الحاجة قائمة لدعم الطلب حيثما كان التعافي هشا وطلب القطاع الخاص ضعيفا.

- ***التعافي بغير وظائف:*** إن إنعاش النمو وحده لا يكفي. "نحن نحتاج إلى نمو يقترن بإنشاء فرص العمل. فتحقيق نمو بلا وظائف لا يعني الكثير بالنسبة لرجل الشارع. ولذلك فمن المؤكد أن الأزمة لن تنتهي حتى يتحقق انخفاض ملموس في معدل البطالة."

- ***إصلاح القطاع المالي:*** رغم إحراز الكثير في تحسين القواعد التنظيمية، لا سيما من خلال اتفاقية بازل الثالثة لكفاية رأس المال، فلا يزال يتعين عمل الكثير بشأن الرقابة والتنظيم في القطاع المالي، وهو الذي كان محور الأزمة العالمية. وإضافة إلى ذلك، أيد السيد ستراوس-كان التحركات الرامية إلى تطبيق ضريبة جديدة على القطاع.

التعاون العالمي: تمكن العالم من اجتياز الأزمة الاقتصادية بفضل التعاون الوثيق بين أطرافه، لكن هذا الزخم الكبير بدأ يتراجع. ومن أمثلة ذلك بدء التنافس بين البلدان في تعديل أسعار عملاتها لكسب ميزة نسبية. "إن كل ما ننشده جميعا هو استعادة توازن الاقتصاد العالمي، وهو ما يتعذر تحقيقه بغير نتيجة طبيعية تترتب عليه، وهي تغير القيمة النسبية للعملات."

إصلاح الصندوق

قال السيد ستراوس-كان إن أحد العوامل الأساسية لمعالجة هذه القضايا هو تعزيز شرعية الصندوق ونظام حوكمته، بما في ذلك الإصلاح الجاري في نظام الحصص والذي يقوم عليه تمثيل البلدان الأعضاء في الصندوق.

"وقد برهن الصندوق على أهميته خلال الأزمة، لكن مسألة شرعيته لا تزال مطروحة." وأضاف السيد ستراوس-كان قائلا إن التقدم جار في هذا الخصوص وإنه على ثقة من أن التحول في التمثيل لصالح الأسواق الصاعدة الأكثر ديناميكية سوف يتحقق قبل الموعد النهائي المحدد له يناير ٢٠١١، "وهو ما يعبر بإنصاف عن التغير الذي طرأ على الاقتصاد العالمي."

ورد المدير العام على أسئلة تعرضت لعدد كبير من القضايا المختلفة، منها أسعار العملات، واليونان، والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة، والبرازيل، والضرائب المقترحة على القطاع المالي، والأرجنتين.

وسوف تُعقَد الجلسات الرسمية للاجتماعات في الفترة من ٨ إلى ١٠ أكتوبر الجاري. لكن الاجتماعات ستشهد مجموعة كبيرة أخرى من الندوات والجلسات المختلفة.

ويبرز في سياق هذا الحوار برنامج الندوات ــ الذي يضم ندوتين رئيسيتين، تعقبهما جلسة لكل ندوة يقسم فيها الحضور إلى ثلاث مجموعات. وبهذه الطريقة يصبح المشاركون في الاجتماعات السنوية ــ من وزراء مالية ومحافظين للبنوك المركزية، وممثلين للمجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي والقطاع الخاص ــ أطرافا مشاركة في مناقشة القضايا التي يدور حولها الحوار المتعلق بالسياسات الاقتصادية العالمية. لكنها وسيلة أيضا لإشراك جانب من البلدان الأعضاء والجمهور العام في مناقشة لم تتح لهم فرصة خوضها من قبل.